

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة



مجلة البحوث السياسية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر بجامعة الجلفة - الجزائر

العدد الثاني عشر / جوان 2018



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/314



Journal of Political and Administrative research ISSN: 2335-1128

رقم الإيداع القانوني: 5795- 2012

EISSN: 2602-6104

ISSN: 2335-1128

الرئيس الشرفي:

أ.د. بلقومان برزوق، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة

مسؤول النشر:

د. زوامبية عبد النور

مدير المحلة:

أ.د. سنوسي خنيش

رئاسة التحرير:

د. الكر محمد / د. قيرع سليم

هيئة الاستشارة والتحكيم العلمي:

أ.د. بن الزين محمد الأمين.....جامعة الموصل
أ.د. عيسى قادري..... جامعة باريس
أ.د. غازي خالد ابو عرابي...الجامعة الأردنية
د.قاسم الثبيات.....جامعة البترا
د.حمود النوفلي.....جامعة السلطان قابوس
د.جواد رباح.....جامعة ابن زهر بأكادير
د. منير مباركية..... جامعة عنابة
د.لزهروناسي.....جامعة باتنة
أ.د. سرير عبد الله..... جامعة الجزائر03
د.بن أحمد عبد المنعم..... جامعة الجلفة
د.بن مرزوق عنتره..... جامعة المسيلة
د.شليحي الطاهر..... جامعة الجلفة
د.يوسف بن يزة..... جامعة باتنة
د. كاس عبد القادر..... جامعة الجلفة
د. زوامبية عبدالنور.....جامعة الجلفة
د. قيرع سليم..... جامعة الجلفة
د. سعد العقون.....جامعة الجلفة
د.عباش عائشة.....جامعة الجزائر03

أ.د. عمار بوحوش..... جامعة الجزائر03
أ.د.علي خليفة الكواري..... جامعة قطر
أ.د. مزوي محمد..... جامعة الجزائر03
أ.د.طواهر محمدالتهامي..... جامعة الجزائر03
أ.د. حسان هشام..... جامعة الجلفة
أ.د. أيمن الدسوقي.....جامعة القاهرة
أ.د. حاروش نورالدين..... جامعة الجزائر03
أ.د. طعيبة أحمد.....جامعة الجلفة
أ.د. خنيش السنوسي..... جامعة الجلفة
أ.د.بن داود براهيم..... جامعة الجلفة
د.بشير عبد الرحمن..... جامعة الجلفة
د.حروش رفيقة..... جامعة الجزائر03
أ.د.صالح زياني..... جامعة باتنة
أ.د. دخان نور الدين..... جامعة المسيلة
د.جمال زيدان.....جامعة سعيدة
د. الكر محمد.....جامعة الجلفة
د.داود منصور.....جامعة الجلفة
د.شريط محمد.....جامعة الجلفة

هيئة التحرير:

أ. نوري نعاس

د. شليحي الطاهر

د. قيرع سليم

أ. عرابي سالم محمد

تصدر مجلة البحوث السياسية والادارية في شكل دوري تهتم بمجال العلوم الانسانية والسياسية والادارية باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان آخر وتخضع البحوث كلها للمعايير والشروط التالية:

■ أن تعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية.

■ تقدم المقالات مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 15 صفحة من حجم صفحات A4 بحجم الخط 16 Sakkal Majalla بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14 على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 12 بالنسبة للغة العربية و12 بالنسبة للغة الأجنبية.

■ يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وآخر بلغة غير التي قدم بها البحث.

■ المقالات المرسلّة إلى المجلة لا ترسل إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

■ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

■ يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بجوهر الموضوع.

ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/314>

تنبيه: إن الدراسات والبحوث المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها فحسب وليس بالضرورة أن تكون معبرة عن رأي المجلة

الفهرس

6..... هيئات الضبط بعد الانفتاح الاقتصادي بالجزائر.

الدكتورة: فاضل أمال أستاذة محاضرة جامعة الجزائر 3

21 عصرنة الإدارة المحلية"مقاربة لترشيد الخدمة العمومية".

ملال مختارية، ط.د. في السياسات العامة المحلية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة. الجزائر تحت إشراف: الدكتور جمال زيدان

ضمانات حق الإنسان في التملك وحرية الاستثمار في الشريعة الإسلامية والمواثيق

30 الدولية.

الأستاذ: نبيل بوساق جامعة الجزائر 1

ضبط وتحديد الحاجات قبل إبرام الصفقة العمومية (حجر الزاوية في عقلنة وترشيد

41 (الطلب العمومي)

الدكتور: زناطي مصطفى أستاذ محاضر (ب) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

دور الحكومة الالكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية

51 من مشروع الجزائر الالكترونية : الإنجازات والتحديات)

الدكتورة: زان مريم أستاذة محاضرة - ب- كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البلدية - 2

دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء الاستراتيجي للمؤسسة: استخدام بطاقة الأداء المتوازن

64 كأداة للقياس.

الأستاذة: لراس شفيقة أستاذة مساعدة قسم أ المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت -القطب الجامعي القليعة- هيئة الانتماء: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

83 تكنولوجيا الإعلام والاتصال وأثرها على البيئة

الدكتور: عباس شافعة / ط.د عبد الرزاق صحراوي كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1

97 تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساءلة: نحو إرساء مساءلة الكترونية.

مغزيلي نوال طالبة دكتوراه علوم سياسية سنة خامسة، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية

105 تقييم البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية

الأستاذة: قشيدة سارة هيئة الانتماء: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تحديات تطبيق النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية في اليمن، سوريا وليبيا - بحث في

114 تأثير الفاعل الخارجي -

الدكتور: يوسف زدام أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة باتنة 1 - الجزائر

الدكتور: عنتر بن مرزوق أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية جامعة المسيلة - الجزائر

125 المقاربة التنموية و انعكاساتها على مسار الديمقراطية في الجزائر

الدكتور: خالد توازي أستاذ محاضر قسم "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي:

141 الدوافع والاستراتيجيات

الأستاذة: شاطري كاهنة

154 المجتمع المدني ودوره في تعزيز احترام الحقوق والحريات

الأستاذ: عبد القادر زيفم: طالب في طور الدكتوراه السنة الثالثة (مكتلة) جامعة الجلفة

167 المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية

الأستاذ: حفيظي نور الدين باحث دكتوراه علوم جامعة باتنة 1

العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي كرهان لضمان استقرار الجبهة الاجتماعية في

182 الجزائر

الدكتور: بو عيسى سمير أستاذ محاضر جامعة الجزائر 3

- الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة 197
- الدكتور: السعيد ملاح جامعة مسيلة
أ. باية بن جدي جامعة مسيلة
- الدراسات المستقبلية: مقارنة تاريخية ومفاهيمية ومنهجية 207
- الدكتور: سليم عشور أستاذ محاضر - ب جامعة محمد بوضياف - المسيلة
- الخدمة العمومية في الجزائر بين تعقيدات البيروقراطية وتحديات الإلكترونيات 228
- الأستاذ: مفتاح حرشاو أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 02
- الثقافة المرورية كآلية للحد من ظاهرة حوادث المرور 240
- الأستاذ: نوازي رشيد قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة
- التعاون جنوب - جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهدة سيلفا دا لولا 254
- الدكتورة: زراوية فوزية جامعة الصديق بن يحيى، جيجل
- التدخل الإنساني في الألفية الثالثة: بين الحلول الشرعية والسيادة الشكلية 269
- الأستاذ: أوصيف بلال أستاذ بجامعة محمد البشير الإبراهيمي ب برج بوعريش - الجزائر
- التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 277
- الأستاذ: وليد بولغب. أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل
- الاصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية 290
- الدكتور: باري عبد اللطيف أستاذ محاضر ب جامعة بسكرة
علي شتيوي طالب دكتوراه جامعة بسكرة
- الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة 302
- الأستاذ: حميد زعاطشي قسم العلوم السياسية - جامعة بومرداس

الإدارة المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة 316

الدكتور: عبد المنعم بن أحمد أستاذ محاضر قسم أ جامعة الجلفة

الأمن المجتمعي : مقارنة في المفهوم و العناصر..... 333

الدكتورة علاق جميلة أستاذة محاضرة "ب" ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 3

الأدوار الإقليمية للسياسة الخارجية الجزائرية..... 349

الدكتور: محمد شاعة أستاذ محاضر - أ -

إشكالية التحيز في نظرية العلاقات الدولية : دراسة في المرجعيات والمظاهر..... 364

الدكتور: بلخيرات حوسين أستاذ محاضر ب - قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة

استخدام القرائن في تسوية نزاعات الحدود البرية 377

الدكتور: زغدود جفلول أستاذ محاضر - أ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

بن بودريو مصطفى طالب دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

أبعاد تعزيز حقوق المواطنة على ضوء المبادرة الإصلاحية الجديدة في الجزائر..... 388

الدكتور: عمران كريسو أستاذ محاضر أ كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة

الدكتور: مسلم باباعربي أستاذ محاضر صنف ب كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة



Mot clé M : Démocratie ; consolidation démocratique, développement et démocratie en Algérie

ملخص :

تعيش أغلبية المجتمعات المتخلفة تحولا نحو الديمقراطية بصورة نمطية تتم أحيانا بفعل التحول الذاتي أو تحت تأثير قوى داخلية يفرضها التحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية، يفترض هذا أن هناك علاقة طردية بين التنمية و الديمقراطية ، وذلك من خلال إسهام العملية التنموية في خلق جو مناسب لانتشار القيم الديمقراطية وترسيخها، عاشت الجزائر منذ استقلالها سيرورة تنموية هادفة الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ، واقترون المشروع التنموي في الجزائر بالتوجه العام للدولة وكان لذلك انعكاسات على سيرورة الديمقراطية في الجزائر وعلى معضلة الترسخ الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية ، الترسخ الديمقراطي ، التنمية والديمقراطية في الجزائر

المقاربة التنموية وانعكاساتها على مسار الديمقراطية في الجزائر

الدكتور: خالد توازي

أستاذ محاضر قسم "ب" بكلية
الحقوق والعلوم السياسية ، قسم
العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Résumé :

On constate de plus en plus dans le monde une mutation accélérer vers la démocratie, ce phénomène est dû essentiellement a une volonté interne du régime en place d'une part , ou sous l'impulsion des forces économiques et sociales d'une autre part ; ces forces qui sont le fruit d'un développement économique et sociale aspire a la démocratie comme système politique capable de leur fournir une liberté , cette aspiration à la démocratie reflète une corrélation entre développement et démocratie, théorie développée par l'approche de modernisation ; le cas Algérien illustre bien la relation entre démocratie et développement économique mais d'une manière spécifique qui tend parfois à bloquer le processus de consolidation.

مقدمة :

الديمقراطي؛ وعليه كيف ساهمت و تساهم التنمية الاقتصادية في دينامية المسار الديمقراطي؟

○ علاقة التنمية بالديمقراطية

تشير أدبيات التحول والانتقال الديمقراطي إلى وجود علاقة ثابتة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تدعم هذه العلاقة بواقع تاريخي يتجلى في التجارب السياسية لبعض الدول والمجتمعات؛ فافي رأي المقاربة التحليلية التي يقودها سيمور مارتن ليبست **Lipset** **S.M** توجد حظوظ كبيرة لارتفاع و استمرار الديمقراطية و ترسخها في الدول التي تتمتع بمستوى معين من التنمية الاقتصادية حيث تساهم التنمية الاقتصادية في القضاء على الهيمنة الطبقية بخلق طبقة وسطى كبيرة مشاركة في الحياة السياسية، في ذات السياق تقريبا يرى آدم بريزوسكي أن التنمية الاقتصادية تعتبر شرطا أساسيا لديمقراطية مستدامة ⁽ⁱ⁾ ويفهم من هذه الدراسات أن العلاقة سببية أي كلما كان مستوى التنمية مرتفع كلما كانت الديمقراطية قابلة للاستقرار والاستمرار ، تؤكد هذه العلاقة أيضا الدراسة التي يقدمها باريجتون مور **Moore** بعنوان الأصول الاجتماعية للديمقراطية **Barrington** والذي يشير فيه إلى العلاقات الاقتصادية التي ظهرت في أوروبا القرن التاسع عشر ودورها في بعث الديمقراطية من خلال التحالفات التي عقدتها القوى الاجتماعية مع الدولة القائمة أو ضدها ضاربا المثل بتحالف البورجوازية التجارية الصاعدة في إنجلترا مع الأرستقراطية الزراعية الريفية، و تبنيهم للقيم الديمقراطية خدمة لمصالحهم الاقتصادية، و تتأكد هذه العلاقة أيضا في طرح المدخل الانتقالي الذي يشير فيه روبرت دال **Robert Dahl** ⁽ⁱⁱⁱ⁾ إلى وجود ثلاثة سبل تؤدي إلى الديمقراطية السبيل الأول يبدأ بالبرلة متبوع بالمشاركة ، و السبيل الثاني يبدأ بالمشاركة ثم البرلة ونهج ثالث يكون بالثورة أين مراحل البرلة والمشاركة تأتي تدريجيا ، ولاحظ دال أن الطريق الأول هو الأكثر انتشارا والأقل خطورة والأكثر دواما بين

أضحت الديمقراطية اليوم الأنموذج السياسي المهيمن في العالم حيث تسجل الدراسات الكمية التي تصدرها مراكز البحث حول الديمقراطية في العالم تزايد في تبني القيم الديمقراطية ب العديد من البلدان التي كان يسودها الاستبداد أو التسلطية ، هذا التغير في الحقيقة يحيلنا إلى مفارقة حقيقية تطرح نفسها بإلحاح في الدراسات الأكاديمية بين من يعتبرون هذا التحول نتيجة لعملية تطويرية تحليلية نابغة من مكونات المجتمع وهادفة الى إرساء ديمقراطية حقيقية ، وبين من يعتبرون التحول عملية يراد من خلالها اكتساب شرعية ومصادقية تضمن بقاء النخب القديمة في السلطة أو على الأقل تضمن لها الامتيازات التي كان يوفرها لها النظام التسلطي ، وبصرف النظر عن الدوافع الضاهرة أو الباطنة لعملية التحول يلاحظ عن سيرورة الديمقراطية أنها تستجيب لمنطق التراجع أو الانتكاسة بعد مأسسة سريعة للممارسة الديمقراطية، هذه الانتكاسة يُعبر عنها بأزمات سياسية قد تعيد النظر في المكاسب الديمقراطية كنتيجة لعدم ترسخ القيم الديمقراطية بشكل بارز بسبب طرق إدراج الديمقراطية كخيار سياسي دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السوسيواقتصادية، في هذا السياق عرفت أغلبية المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية إقرارا للديمقراطية الإجرائية مرفوقة بإصلاحات اقتصادية ذات طابع ليبرالي أو العكس أي لبرلة اقتصادية تمهيدا لتكريس الديمقراطية كنظام سياسي للحكم، هذه الآليات يراد منها تدعيم الديمقراطية الناشئة ومرافقتها بمجموعة من القيم المساهمة في تنمية السلوك الديمقراطي؛ عاشت الجزائر تجربة التحول السياسي والاقتصادي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي مزوجة بين الآليات الإجرائية والمؤسسية والآليات الاقتصادية والتنموية بهدف تثبيت الديمقراطية كنظام سياسي يحتكم إليه الجميع وخلق هذا الوضع انتكاسات متكررة في عملية التحول الديمقراطي حالت دون بلوغ الترسخ

موضوعنا هو البحث عن الدور الذي لعبته المشاريع التنموية ب الجزائر في تحريك أو كبح عملية التحول الديمقراطي و عملية الترسخ ؛ إنَّ الحديث عن التنمية الاقتصادية كمفتاح من مفاتيح التحول الديمقراطي يطرح إشكال حقيقي بالنسبة للأنظمة ذات البنية الاقتصادية الريعية أين يستخدم النظام، الاقتصاد التوزيعي كوسيلة للتنمية، و وسيلة للبقاء والاستمرار^(vi)، هذا الإشكال يتجلى في غياب الفعالية الاقتصادية و مبدأ الربحية، ومقتضيات التنافسية الاقتصادية، و له انعكاسات على سلوك الأفراد.

1-1 الإستقلال و الخيارات التنموية:

خلف خروج المستعمر من الجزائر وضعاً سياسياً معقد في ظل الصراع على السلطة بين مختلف مكونات الحركة الوطنية وجيش التحرير، كما خلف وضعاً اقتصادياً منهار كنتيجة لانعكاسات حرب التحرير على الحالة الاقتصادية في الجزائر، هذا الوضع سيجعل المشروع التنموي في الجزائر رهين متغيرات عديدة وسيدفع الدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال إلى تبني السياسة التدخلية المركزية لإحداث التنمية إستناداً على المقاربة الكينزية أين تكون الدولة ومؤسساتها العمومية وعاء يحتوي كل الطبقة الشغيلة و تكون الدولة الفاعل الرئيسي في الحياة الاقتصادية والسياسية، هذه الازدواجية الوظيفية ساهمت بشكل من الأشكال حسب الباحثة الاجتماعية مغنية الأزرق في خلق طبقات إجتماعية جديدة، وأعطت للدولة الموارد التي تساعد على تقديم خدمات إجتماعية تمنع وتكبح النزاعات الطبقيّة.^(vii)

لقد راهن النظام الجزائري على تبني أنموذج تنموي ذو بعد إجتماعي تكون فيه الدولة الممول الرئيسي للحياة الاقتصادية، لكن ما نقف عليه هو إستيراد نماذج و محاولة تطبيقها بشكل سريع، وهذا في الحقيقة رهان أغلبية الدول الوطنية الناشئة ^(viii)، فرهانات الدولة الناشئة كثيرة ، وعلى المستوى السوسيواقتصادي تنحصر في إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل قد

المسارات الثلاث، في نفس السياق تقريبا يعطي
فرانسييس فوكوياما Francis Fukuyama^(iv) دورا
أساسيا للمتغير الاقتصادي في صناعة الديمقراطية
مستندا على التجارب التاريخية في أوروبا أين ظهرت
الديمقراطية كنتيجة للنمو الاقتصادي الذي تولدت
عنه تعبئة إجتماعية مطالبة بنصيب أكبر من
الديمقراطية ، مضيفا بأن استقرار واستمرار النظام
الديمقراطي لا يكون إلا إذا خلق قنوات ممأسسة
لمشاركة هذه الفئات المعبئة حديثا ؛ إنَّ الحديث عن
العلاقة بين التنمية والديمقراطية لا يعني في أي حال
من الأحوال وجود صورة نمطية ثابتة تقول وجود تنمية
اقتصادية يساوي نظام ديمقراطي فذلك يتنافى مع ما
تعرفه بعض المجتمعات أين درجات التنمية مرتفعة
لكنها تعيش تسلطية ظاهرة أو مخفية، لكن وجود
تنمية اقتصادية يساهم بشكل من الأشكال في تهيئة
مناخ مناسب لانتشار وتطور واستمرار الديمقراطية
مقارنة مع بلدان لا تتوفر على تنمية اقتصادية^(v)
فالتنمية الاقتصادية تسمح بحدوث نقلة في الحياة
الاجتماعية من خلال إسهامها في إرتفاع معدلات
التمدن، القراءة و الكتابة و التعليم، وكل هذه العوامل
تساهم بدورها في ارتفاع مستوى الوعي السياسي و تنتج
لنا الثقافة المشاركة أين يكون المواطن فعال لشعوره
بالقدرة على التأثير في السلطة من خلال الانتماء الى
أحزاب سياسية أو بواسطة الانتخابات الدورية.

✦ الجزائر و الديمقراطية:

الجزائر و الديمقراطية عنوان واسع قد يحيلنا الى الحديث عن مسار الديمقراطية في الجزائر وهذه ليست الغاية التي نسعى اليها في كتابة هذه الأسطر، فنحن لا نسعى الى إقامة العلاقة بين الجزائر والديمقراطية لأن هذا الأمر معطى حقيقي وملموس بصرف النظر عن النقائص الذي قد تشوب الأنموذج الديمقراطي الجزائري، فالتجربة الديمقراطية في الجزائر والتي انطلقت تاريخيا في خريف 1988 مليئة بالدروس رغم أنها لا تزال فتية اذا قارناها بتجارب أخرى لكن

الرئيسي للاقتصاد الوطني والمحرك الاقتصادي لكل المشاريع التنموية ، وعرفت أسعار البترول بداية من عام 1973 ارتفاع محسوس واستمر ارتفاعها التدريجي على وقع النزاعات الدولية الناشئة في الأقاليم المنتجة للنفط وازدياد الطلب على الموارد النفطية في أغلبية الدول المتقدمة و النامية إلى غاية بداية الثمانينات أين شهد العالم ركودا اقتصاديا ظهرت معالمه الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، و ساهم هذا الركود مع الزيادة في العرض النفطي في التراجع التدريجي للأسعار إلى غاية الانهيار الكبير سنة 1986^(ix) ، و الذي ستكون له تبعات كبيرة على اقتصاد الدول الريعانية مثل الجزائر.

لقد كشفت الأزمة البترولية لعام 1986 عن هوة حقيقية في المشروع التنموي الجزائري الذي إلهم أغلفة مالية كبيرة دون تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي التنموي - 1313 مليار من 1967 الى غاية 1989 - ، و حتى المؤسسات التي كان يفترض فيها التحضير لما بعد البترول أصبحت عبء آخر على الدولة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط وتزايد حجم الاستدانة الخارجية وفشل الإصلاح الهيكلي للمؤسسات^(x)، لقد أفرزت الصدمة البترولية المضادة فجوة في ميزانية الدولة جعلتها تبني سياسة تقشفية، ثم أرغمت على الاستدانة* ليس بغرض التنمية ولكن من أجل تغطية النفقات، في هذا السياق تشير الأرقام إلى إرتفاع حجم المديونية من 2.7 مليار دولار سنة 1972 الى 23.4 مليار دولار سنة 1979^(xi).

2- نتائج التنمية السريعة لما بعد الاستقلال:

ترى بعض الدراسات الاقتصادية أنَّ الدولة القوية التدخلية لا تضمن التنمية الاقتصادية بل قد تكون حاجز في وجهها لأنَّ تحقيق التنمية الاقتصادية يكون ب تفعيل السوق التي تستند على المنطق الاقتصادي الخالق للقيمة المضافة،^(xii) عاشت الجزائر هذا الواقع فالتوجه الاقتصادي العام كان مرهون بالإرادة السياسية الهادفة إلى تحقيق عدالة إجتماعية على

تفوق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاقتصادية ، و هذا ما حدث بالجزائر.

تبنت الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال الخيار التنموي المبني على القطاع الفلاحي كخيار نابع من الموروث التاريخي والمجتمعي وكان الهدف العام ينحصر في بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على تلبية الاستهلاك المحلي ، وعلى الرغم من النية المعلنة في دفع الاقتصاد الوطني إلا أنَّ الوضع الاقتصادي كان يعيش حالة من الركود ، كنتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية من جهة، و كنتيجة لعدم تبني سياسة واضحة في المجال الاقتصادي من جهة أخرى، و انتظر الجزائريون نهاية ستينيات القرن الماضي لتظهر معالم سياسة اقتصادية تنموية واضحة تجلت في مشروع الثورة الزراعية ثم أنموذج الصناعات المصنعة، وتدعم هذا التوجه بالقرارات السياسية التي اتخذتها الدولة بداية من تأميم المؤسسات و المحروقات إلى تأميم الأراضي الزراعية لتصبح الدولة الفاعل المهيمن في الحياة الاقتصادية.

لقد جاءت السياسات الاقتصادية المنتهجة بالجزائر في شكل مخططات طموحة تهدف الى دفع الاستثمار الصناعي، و أُرقيت تلك السياسات بمنظومة مصرفية هدفها الأساسي التمويل القطاعي ، و كان يفترض في هذه البنوك أن تلعب دور الوساطة المخولة للمؤسسة المالية في العملية التنموية ، لكن الواقع الاقتصادي و المالي الذي فرض نفسه بعد تأميم المحروقات جعل من هذه البنوك شبايك لتمويل مشاريع الصناعات المصنعة و الزراعة و غيرها، وأدوات ل رسم السياسة العامة و السياسة الاقتصادية بشكل خاص، و رغم المجهودات المبذولة و الأموال التي صرفت من أجل بعث الصناعة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، و ظل عملها و تمويلها مرهون بالسوق الخارجية و تقلبات أسعار النفط.

يعتبر تأميم المحروقات في الجزائر نقطة فاصلة في العملية التنموية بالجزائر حيث أصبح البترول الممول

للمجتمع و من الجنسين حيث بلغ عدد الطلبة الجامعيين سنة 1992 ما يقارب 300000 طالب جامعي ، و من حيث التأطير الأكاديمي فلقد بلغ عدد الأساتذة الجزائريين 14267 أستاذ جامعي سنة 1991 مقارنة مع 95 أستاذ جزائري سنة 1962.^(xv)

ج. على المستوى الاقتصادي :

اختار صانعو القرار في الجزائر خيار الصناعات المصنعة كبديل من بين البدائل المطروحة لتنمية الاقتصاد الوطني ، هذا الخيار في الحقيقة كان يستند على عوائد النفط لدفع هذه المؤسسات الكبرى ، هذا النموذج عمليا كلف الخزينة أموال كبيرة ولم يحدث التنمية المرجوة فأنموذج الصناعات الثقيلة يحتاج إلى تمويل مستمر من طرف الخزينة ، ووقت طويل حتى يصبح فعال، وبمنظرة واقعية واقتصادية نستطيع القول أن هذا الخيار كان فاشل في النهاية، و ساهم في دخول الجزائر في أزمة ذات أبعاد سوسيو اقتصادية، فبسبب تراجع الاستثمار مع بداية الثمانينات و غياب مؤسسات بديلة عن الصناعة تساهم في تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي و تقليص فاتورة الاستيراد ، ظهرت في الجزائر أعراض اقتصاد هش متمثلة في ندرة بعض الموارد الضرورية، وتراجع الدولة عن العديد من المشاريع و تبني سياسة تقشفية ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات، إذ بلغت نسبة البطالة 21,4٪ سنة 1987، مقارنة مع 12٪ في الفترة الممتدة (1979- 1984)^(xvi)، أضف إلى ذلك ظهور سوق موازية للسوق الرسمي واقتصاد موازي غير منظم بالقانون لكنه في نفس الوقت يقدم خدمات للدولة والمواطن من خلاله قدرته على استيعاب البطالة، و توفير بعض المنتجات التي لا توفرها الشركات العمومية.

3-المشروع التنموي وعلاقته بديمقراطية أكتوبر 1988

حساب الصرامة الاقتصادية و التنافسية الاقتصادية الأمر الذي أفرز إختلالات في مسارات النمو ، و التنمية الشاملة رغم ذلك لا يمكن حجب التحولات التي ساهم فيها المشروع التنموي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989 وانعكاسها على سيرورة الديمقراطية، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

أ. التغيير في البنية الاجتماعية :

ساهمت التنمية السريعة التي تبنتها الدولة مطلع ستينات وسبعينات القرن الماضي في نقل و إنتقال العديد من السكان من الريف نحو المدن الكبرى بغرض العمل في المصانع المشيدة بالمناطق الساحلية ، وساهم هذا الوضع أيضا في انتقال اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي و قطاع الخدمات، هذه الحركية ساهمت عمليا في تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري من مجتمع أغليته فلاحي ريفي إلى مجتمع حضري أو نصف حضري، حيث قدرت الهجرة نحو المدن الكبرى بحوالي 10000 فرد سنويا^(xiii)، ورافق هذا التمدن أيضا آفات عديدة من بينها بيوت الصفيح المتاخمة للمناطق الحضرية، تحت دفع مجموعة من العوامل سيما التنمية الغير متكافئة بين المدينة والريف وكذلك النمو الديمغرافي السريع و الثابت ، حيث ارتفع عدد الجزائريين من حوالي 10 ملايين نسمة سنة 1962 إلى حوالي 24 مليون نسمة سنة 1988^(xiv)، وبهذا يكون النمو الديمغرافي قد ساهم في خلق قوى عاملة شابة تتجاوز 70٪ من إجمالي السكان، في نفس الوقت ستكون هذه القوى الشابة الوقود الذي ألهب الحياة السياسية نهاية الثمانينات وخلال مرحلة التسعينات.

ب. التغيير في ميدان التعليم :

لقد ساهم المشروع التنموي ذو البعد الاجتماعي في الجزائر على مدى أكثر من عقدين من الزمن في انتشار التعليم وتعميمه وتراجع في مستويات الأمية ما يقارب 60 بالمئة مع بداية الثمانينات، فمجاننة التعليم أعطت دفعا لمواصلة التعليم لدى كل الفئات المكونة

إن مؤشرات النمو التي خلقتها مشاريع التنمية في الجزائر بعد أكثر من 25 سنة من الاستقلال كان يفترض فيها أن تكون عوامل مساهمة في عملية التنمية الشاملة لكن بنية الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل شبه كلي على الربيع البترولي رهن إمكانية التنمية و النمو و التطور المفترض تحقيقه، فالمشاريع التنموية إلهت أغلفة مالية ضخمة دون نتائج ملموسة ميدانيا، هذا الوضع الهش اقتصاديا وضع النظام في صيف وخريف 1988 في مأزق سوسيو سياسي "انتهى" بأحداث أكتوبر 1988 ، وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المستقلة.

أ. العلاقة بين تراجع الموارد المالية والحركات الاحتجاجية:

ترى بعض الدراسات أن السيطرة على إنتاج وتوزيع الموارد يسمح للدولة بأن تكون بعيدة عن المسألة^(xvii) و بالتالي تقطع الطريق أمام المعارضة التي تطالب بالإصلاح الديمقراطي ، عاشت الجزائر على مثل هكذا وضع باعتمادها على الاقتصاد التوزيعي و الإصلاح الذاتي، و تمكنت بفضل ذلك من السيطرة على الحياة السياسية وتوجيهها خدمة لمصالحها من خلال اللعب على تقزيم أثار الاحتجاجات التي ظهرت هنا وهناك ، تجلت ظاهرة الاحتجاجات مطلع الثمانينات في عدة مظاهرات شعبية على غرار الحركة البربرية التي نظمت مظاهرات تنادي بترسيخ الثقافة الأمازيغية والديمقراطية بعد ما سمي بأحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980^(xviii) ، و الحركة الإسلامية التي تحت دفع عوامل خارجية أصبحت تطرح نفسها كبديل عن السلطة و دخلت في صراعات مع المكونات العضوية للسلطة، و التيارات العلمانية الناشئة على حد السواء، وكل هذا كان يعبر في الحقيقة عن أزمة هوية ؛ هذا الحراك الاجتماعي في الواقع كان يتماشى مع التحولات الداخلية والخارجية و أفرز عمليا في الواقع السياسي لتلك الفترة شبه عجز دولتي تسبب في بروز أيضا أزمة مشروعية وجدت منابعها في المناخ العام الذي كانت تعيشه البلاد وفي الأخبار المروجة حول التنازلات المقدمة من طرف الدولة لبعض

الاقتصاديين الخواص الذين احتكروا التجارة الخارجية، وساهموا بشكل مباشر في خلق شبكة غير رسمية للتبادلات التجارية و وضعوا النظام الشعبي في مأزق ، كما أنها وليدة واقع اتصالي غائب تغذية الإشاعات المنتشرة في تلك الفترة حول الاختلاسات التي طالت الخزينة العمومية و تورط أبناء مسؤولين^(xix) ، هذا الواقع في الحقيقة يعبر عن أزمات كان يعيشها النظام منذ تولي الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم و حرب الزمر التي عرفتها تلك الفترة حول الإرث البومديني و من هو أحق بأخذ السلطة ، كما أنه يعبر بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن انتصار ظرفي لإحدى الزمر المكونة للسلطة^(xx) و التي استفادت من الأزمة الاقتصادية الراهنة لإيجاد مخرج سياسي للواقع الجزائري الذي كانت تتصارع فيه قوى اجتماعية صاعدة فرضها التغير الاجتماعي والانفتاح النسبي الذي عرفته مرحلة حكم الشاذلي، وأصبحت تنادي بالإصلاح والانفتاح والتمثيل السياسي، تحت تأثير التحولات التي عرفتها البيئة الدولية و النشاط السياسي لبعض المؤسسات الدولية الحكومية و غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

ب. إعادة إنتاج النظام بالديمقراطية :

إن العملية التحولية التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال تدخل الدولة في العملية التنموية لم تخلق في الواقع عملية انتقال ديمقراطي بإيعاز من طبقة من طبقات المجتمع، لكنها بالمقابل ساهمت في تكوين بيئة مناسبة لعملية التحول حتى و إن كانت تنبني على مجموعة من التناقضات المتولدة عن التنشئة الاجتماعية و السياسية و الموروث التاريخي والثقافي، وربما حتى عن سياسة الإقصاء التي مارستها الأجهزة الرسمية للدولة إزاء بعض الشباب، فهي في تلك المرحلة تؤسس لواقع سياسي جديد يدعوا لحقوق سياسية واجتماعية أكبر، تتماشى مع التحولات التي كان يعيشها المجتمع ضمن الراهن الدولي لتلك المرحلة، هذا الانتقال كانت تقوده قوى إجتماعية سياسية جديدة تقبل بأن

يكون النظام السياسي الأبوي راعيا لعملية التحول السياسي، وهذا ما جرى بالفعل، فأحداث أكتوبر 1988 لم تكن ذات بعد سياسي ولكنها كانت ذات بعد اجتماعي-اقتصادي ثقافي، وهي في الواقع تعبر عن عجز الدولة الراعية على توفير ضروريات مجتمع استهلاكي، وأكثر من هذا كانت أحداث أكتوبر 1988 منفذ أو مخرج نجدة بالنسبة لنظام كان يعيش آخر أيامه سياسيا واقتصاديا، وعليه سمحت أحداث أكتوبر 1988 بإعادة إنتاج نظام يتأسس على الديمقراطية والتعددية و اقتصاد السوق وحرية الصحافة، ذلك أن النظام السياسي أو على الأقل الزمرة المالكة للسلطة في تلك المرحلة كانت تملك الآليات القانونية اللازمة للسيطرة على الحياة السياسية.

إن اختزال المشهد السياسي لأكتوبر 1988 وما رافقه من تحولات في هذه الصورة قد يقزم سيروية الديمقراطية الناشئة في الجزائر وعملية التحول السياسي لكنه جزء من الحقيقة المتداولة في الكثير من الكتابات الأكاديمية^(xxi)، رغم أن الفترة الممتدة من أكتوبر 1988 إلى غاية ديسمبر 1991 تعبر عن واقع ديمقراطي فعلي رغم النقائص التي عرفت تلك التجربة، ويفند ذلك الخيارات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في تلك الفترة والتي لم تكن جريئة بل أنها توجي بأن النظام يتعامل مع الأزمة الاقتصادية على أنها ظرفية ومحدودة في الزمن و دليل ذلك أن النظام فاوض المؤسسات المالية والنقدية الدولية بمنطق السيادة، وسعى بكل الطرق إلى الإبقاء على سياسة الدعم الاجتماعي حفاظا على مكانته السياسية في أعين العامة، ويتجلى ذلك أكثر عندما ننظر إلى الدور الرقابي الذي تمارسه الدولة بصفتها سلطة عمومية عندما يتعلق الأمر بالتعيين في المناصب العليا الخاصة بتسيير المؤسسات التي أرغمت الدولة على بيع رأسمالها جزئيا أو كليا لصالح العمال أو لصالح القطاع الخاص.

أما سياسيا فإن العملية التحولية طالت الدستور الذي طرح مصطلحات جديدة في الحياة السياسية

كالتعددية السياسية والنقابية والإعلامية، والانتخابات التعددية وشهدت الجزائر خلال فترة بداية التسعينات حراك سياسي ونشاط سياسي جذير بالديمقراطيات المترسخة رغم التجاوزات التي كانت تحدث هنا وهناك بفعل الحضور القوي لممارسات الماضي؛ فإذا نظرنا للدستور وجدنا أن البنية الدستورية الجديدة تحمل كل ما تحمله الدساتير الديمقراطية من آليات فهي تعبر عن نقلة نوعية سيما فيما يتعلق بمسؤولية رئيس الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني وهذا يعني أن رئيس الحكومة صاحب كيان سياسي مستقل عن رئيس الجمهورية نظريا على الأقل، في ذات الوقت يعزز هذا الأمر مكانة النائب من خلال الدور الرقابي الممنوح له دستوريا^(xxii)، وإذا نظرنا للحياة الحزبية وجدناها متنوعة تنوع المجتمع الجزائري، وإذا نظرنا لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها المرحلة وجدنا فيها مشاركة و منافسة سياسية بين أحزاب سياسية جديدة ضمن نظام انتخابي يتماشى مع المنطق الديمقراطي رغم النقائص التي تشوب هذه الديمقراطية الناشئة بسبب الحضور القوي لرواسب الماضي سواء ما تعلق بالممارسة الانتخابية أو في التوجه الرامي إلى إحكام السيطرة بواسطة الإدارة والقانون.

4- الأزمة السياسية والاقتصادية و انعكاساتها على مسار الديمقراطية

عاشت الجزائر تحولا سياسيا أفضى إلى إدراج فواعل جديدة في الحياة السياسية فواعل عديدة هي في الحقيقة نتاج للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال كما رأينا في أعلى هذا المقال، كما أنها وليدة متغيرات دولية ورهانات جديدة تطرح نفسها في الوضع المرافق لتلك المرحلة سيما ضرورة إدراج هذه الفئات المكونة للمجتمع في سيروية التحول السياسي والديمقراطي ومحاولة هيكلتها بالقوانين.

أ. عن التعددية السياسية في الجزائر

كانت أحداث 5 أكتوبر 1988 بداية التحول السياسي في الجزائر فبعد المظاهرات التي شهدتها العاصمة والمدن

الكبرى بالجزائر توجه رئيس الجمهورية بخطاب يوم 10 أكتوبر معبرا عن اسفه حول الانزلاقات التي رافقت تلك الاحداث واعدا بضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال إشراك الشعب الجزائري في هذه العملية ، ثم أرفق هذا الخطاب بمجموعة من الخطوات كان أهمها إبعاد شخصيات نافذة في حزب جبهة التحرير الوطني عن مراكز صناعة القرار، ثم فتح النقاش حول مشروع الإصلاح السياسي، الذي انتهى بإقرار التعددية السياسية من خلال المادة 40 من دستور 1989 : إنَّ ميلاد التعددية في الجزائر سيفتح الباب لإشراك فئات اجتماعية متعددة التوجهات ممثلة في نخب تجد منابعها في النضال السياسي للطبقات الناشئة بفعل التطور التاريخي والسياسي للدولة الجزائرية من جهة وفئات نشأت بفضل الدور التنموي الرعائي الذي كانت تمارسه السلطة و الذي ساهم في كبح النزاعات الاجتماعية واحتجاجات من جهة أخرى ، إذن نحن أمام معطى جديد أقره دستور 1989 يعبر عن واقع سياسي مبني على التنافس بين الأحزاب السياسية وضمن القواعد الديمقراطية التي نص عليها الدستور وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي و قانون الانتخابات، الجدير بالذكر أنَّ التعددية السياسية في الجزائر أدت الى الهيمنة التدريجية للجهة الاسلامية للإنقاذ، وهو حزب ذو توجه إسلامي يجد جذوره في النشاط المزدوج* للحركة الاسلامية في الجزائر منذ الاستقلال ،هذه الهيمنة نابعة من أمرين أساسيان الأول يتعلق بتآكل مشروعية النظام السياسي والثاني يتعلق بالخطاب السياسي المروج و الذي يمزج بين الشعبوية و الدين ، هذا الخطاب سيكون له دور أساسي في تجميع شرائح اجتماعية متعددة المشارب، وسيلعب هذا الخطاب على العاطفة الدينية و أحيانا حتى الخرافة لخلق نوع من القداسة المرافقة لتجمعات الحزب ،و بأنه المنقذ الذي إختاره الله، يتجلى ذلك بوضوح في تسمية الحزب ذاتها التي تحمل كلمة إنقاذ ، و لسان حاله وهي جريدة المنقذ، وهي كلمات تحمل أكثر من دلالة و ذات بعدين واحد دنيوي يتعلق بإنقاذ

الشعب الجزائري من جحيم السلطة الحاكمة و الثاني ذو بعد عقائدي أوديني عندما تتعلق بإنقاذ المجتمع من جحيم جهنم بواسطة الدعوة الدينية، وهذا ما سيعطي الحزب شعبية كبيرة في أوساط الجماهير، هذه الشعبية ستتجلى بوضوح في أول الاستحقاقات الانتخابية التعددية بالجزائر في جوان 1990 والتي فاز فيها الحزب الإسلامي بأغلبية البلديات والمجالس الولائية؛ عبرت هذه الانتخابات عن الامتداد الوطني لهذا الحزب الإسلامي وقدرته على التعبئة ، بل وفي نظر الأحزاب الأخرى أحد مهددات المشروع الديمقراطي في الجزائر، ذلك إنَّ الحزب الإسلامي تبني طريقة انتقائية فيما يتعلق بقواعد اللعبة الديمقراطية ، فهو يستعمل الانتخابات والتعددية للوصول الى السلطة وعندما حقق ذلك بالانتخابات المحلية وظف الدين لتسيير أغراضها^(xxiii) فكان الصدام مع القوانين والإدارة والتعددية السياسية والثقافية ،و أكثر من ذلك يمكن القول إنَّ الحزب الإسلامي وبالنظر إلى الفوز الساحق الذي حققه والشعبية المتنامية في أوساط الجماهير قد أصيب بمركب الغرور و اعتقد لفترة انه يستطيع الإطاحة بالنظام عن طريق استعراض العضلات بالاعتماد أساسا على الخطاب التهديدي و بالدخول في إضراب بسبب النظام الانتخابي المعتمد و تقسيم الدوائر الانتخابية، والذي حسب تصريحات قادة الجهة الاسلامية للإنقاذ أحيك على المقاس لصالح جهة التحرير سيما فيما يتعلق بالتمثيل في المناطق النائية على حساب المدن الكبرى.

ب. صراع النفوذ والانزلاق نحو العنف المسلح
كما أشرنا الى ذلك في أعلى هذه الأسطر ظهرت بوادر الأزمة بعد فوز الجهة الاسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية حيث شعرت السلطة بالخطر وبدأت تتحرك موظفة في ذلك خبرتها وأجهزتها المختلفة من اجل السيطرة على الحياة السياسية والحيلولة دون فقدانها للسلطة أمام المعارضة الاسلامية من جهة والمعارضة المسماة اعتباطيا ديمقراطية ، واعتمدت في ذلك على

تعديل قانون الانتخابات و تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخدم مصالحها في الاستحقاقات القادمة سيما الانتخابات التشريعية المزمع إجرائها في 27 جوان 1991 و هذا ما نددت به مختلف التشكيلات السياسية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي دعت الى إضراب مفتوح للتنديد بإستعمال السلطة للقانون ب نية المفاضلة بين حزب السلطة والأحزاب الأخرى^(xxiv)، كان تاريخ 25 ماي 1991 بداية الإضراب المفتوح الذي أعلنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حين كان تاريخ 5 جوان 1991 تاريخ بداية المواجهات بين قوات مكافحة الشغب و مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي راح ضحيتها ما يقارب 13 شخص و 60 جريح كما تخلل هذه الفترة مفاوضات بين الحكومة والحزب الإسلامي، وشهدت المرحلة أيضا انزلاقات لفضية خطيرة تمس بالأمن العام من طرف قيادة جبهة الإنقاذ.

بعد هذه الأحداث أعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وتأجيل الاستحقاق الانتخابي إلى وقت لاحق ، وبتاريخ 15 جوان 1991 أقيل رئيس الحكومة مولود حمروش و عوضه أحمد غزالي على رأس هذه الحكومة^(xxv) والتي دخلت في مفاوضات مع الحزب الإسلامي لإيقاف الإضراب، وهذا ما حصل فعلا بتاريخ 6 جوان 1991 ، لكن سرعان ما عاد الطرفان الى المواجهة بعد أن قررت الحكومة إحكام قبضتها على البلديات بإخضاعها للقانون، فكان الرد من طرف قياد الحزب الإسلامي بألفاظ تدعو لإسقاط النظام و بالدعوة للجهاد ، وهذا ما اعتبرته السلطة آنذاك تهديد للنظام العام، و كنتيجة لذلك ألقت السلطة العسكرية القبض على قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ موجهة لهم تهمة التآمر و المساس بأمن الدولة بغرض الوصول إلى السلطة ، بعد هذه الأحداث المتعاقبة قامت السلطة بإحكام السيطرة على الوضع العام وفرضت بطريقة غير مباشرة على القيادة الجديدة منطق الدخول في الصف أو الحل النهائي للحزب لأنه يهدد الأمن العام، جاء هذا بعد مجموعة من المفاوضات بين السلطة والحزب

الإسلامي ومشاورات بين مناضلي جبهة الإنقاذ في إطار ندوة وطنية عقدت بين 25 و 26 جويلية 1991 انتهت باختيار قيادة جديدة دورها التحضير للانتخابات التشريعية القادمة ، في ذات الوقت كانت الحكومة بدورها تحضر للانتخابات القادمة من خلال إعادة صياغة قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، ومن ثم إلغاء حالة الحصار وبعد جملة من المشاورات، والنقاشات تم اعتماد نظام انتخابي جديد، هو نمط الاقتراع على الاسم الواحد الذي يُفضي إلى اعتماد الأغلبية المطلقة في دورين خلافا لاقتراح الحكومة الذي كان يحذ نظام الاقتراع على القائمة الذي يفضي الى نظام التمثيل النسبي ؛ إنَّ اعتماد مثل هكذا نظام انتخابي وفي الظروف التي كانت سائدة في تلك المرحلة يؤكد نية تقاسم السلطة مع الأحزاب ذات التمثيل الأكبر ، لكن الميدان وانتخابات 26 ديسمبر 1991^(xxvi) ستؤكد العكس حيث تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعد نظير أكثر من 3 ملايين صوت مع أفضلية التنافس على 143 مقعد أخرى في الدور الثاني في حين تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعد و جبهة التحرير الوطني على 16 مقعد نظير مليون ونصف صوت بينما حصد الأحرار 3 مقاعد مع الإشارة أنَّ عدد المقاعد المتنافس عليها هو 430 مقعد و عليه تفتح هذه النتائج الباب أمام جبهة الإنقاذ لتعديل الدستور وغلق الحياة السياسية بإعادة إنتاج نظام الحزب الواحد وبعث الدولة الإسلامية التي طالما روج لها الخطاب السياسي للحزب، هذا الاحتمال أو الشك شكل القاعدة الأساس الذي اعتمدته زمرة من السلطة أو الجيش و جزء من المعارضة لوقف المسار الانتخابي حماية للديمقراطية ، وفي الوقت الذي كانت جبهة الإنقاذ تدعو إلى التهدئة والحوار وإمكانية اقتسام السلطة مع أحزاب أخرى داخل المجلس الشعبي الوطني، كان تاريخ 11 جانفي 1992 بداية لسلسلة من القرارات التي قادت البلاد نحو حرب أهلية غير معلنة فبعد إقالة أو استقالة رئيس الجمهورية دخلت الجزائر في أزمة دستورية ومؤسسية مفتعلة^(xxvii) وتسلسلت الأحداث بإلغاء

والتدابير التي اتخذت مع بداية التسعينات كفيلة لوحدها بأن تغطي العجز الكبير الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني، ويبدو أن تداعيات الأزمة السياسية التي بدأت سنة 1993 زادت من متاعب اقتصاد وطني هش و دفعته في النهاية الى إعادة جدولة الديون الخارجية برعاية صندوق النقد الدولي وكانت سنة 1994 بداية للمفاوضات مع ناديا باريس ولندن حول إعادة جدولة الدين ، وكانت هذه الاتفاقيات مشروطة بتخلي السلطة العمومية عن دورها المحوري في الاقتصاد الوطني سيما فيما يتعلق بالدعم المباشر و الغير مباشر لأسعار بعض المواد الضرورية، أو فيما يتعلق بتحرير الأسعار، و التعريف الجمركية و خصوصية المؤسسات العمومية^(xxviii) من خلال الامر 22/ 95، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات تحقيق معدل نمو يتراوح بين 3 و 6% على المدى القريب او المتوسط ، و تخفيض معدل التضخم ، وترمي هذه الإجراءات الى تخفيف أو تقليص الأعباء المالية المترتبة عن نقص الفعالية الاقتصادية لبعض المؤسسات العمومية من خلال 3 خيارات أساسية هي التشجيع على التقاعد المسبق، أو الخروج الإزدي مقابل مبلغ مالي ، أو التسريح النهائي بسبب العجز المالي.^(xxix)

إن سياسة الخصخصة^(xxx) التي فرضها نظام اقتصاد السوق مست ما يتجاوز 800 مؤسسة عمومية حتى سنة 1998 ، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية العام 2009 ، 455398^(xxxi) وهي مؤسسات خاصة تنشط الصناعات الغذائية و قطاع التجارة الخارجية ، الحقيقة الاقتصادية بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة و العاملة في قطاع الاستيراد أنها عبء على الاقتصاد الوطني أكثر من كونها احد دعائمه لأنها تساهم في ارتفاع فاتورة الاستهلاك و يمكن القول أن أغليبتها زالت بفعل الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة اتجاه المستوردين والتوطين البنكي.

أما عن الإصلاح الاقتصادي بالجزائر سعت السلطات العمومية بداية من العام 1994 الى تقليص الانفاق

الدور الثاني للانتخابات ثم بإعلان حالة الطوارئ وكل هذا من طرف مؤسسة (المجلس الأعلى للأمن) غير مؤهلة دستوريا للقيام بذلك ، تم اعقب ذلك حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والشروع في حملة اعتقالات في صفوف مناضلي الحزب الإسلامي ثم بداية مسلسل العنف الدموي الذي عاشته الجزائر لمدة تتجاوز العشر سنوات ؛ تخللت هذه المرحلة محاولات للعودة الى الشرعية الانتخابية عن طريق الحوار ثم بواسطة الانتخابات وصولا إلى سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، الأكيد أن الضحية الأولى لهذه الأحداث المتتالية كان المواطن والديمقراطية وألاف الضحايا من المدنيين، و حسب بعض الإحصائيات أكثر من 200 ألف ضحية و عدد هائل من المفقودين، نهيك عن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن أثار العشرية السوداء.

ج. تداعيات الأزمة الاقتصادية

لقد فرضت الأزمة الاقتصادية التي دخل فيها النظام واقع جديد حاولت السلطة الحاكمة تجنبه لكنها كانت مرغمة في النهاية على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والذي يعتبر معضلة حقيقة بالنسبة للنظام الجزائري سيما أنه يمس بالسيادة الوطنية ، تماشيا مع ذلك اتخذت جملة من التدابير الإجرائية لمعالجة العجز في الميزانية من خلال خلق ضرائب لم تكن موجودة من قبل كقسمة السيارات أو الضريبة على القيمة المضافة بداية من العام 1995 ، وفي نفس السياق تقريبا عممت الجباية على بعض المواد وبعض المؤسسات، كما تقرر إلغاء المفاضلة بين القطاع العام و القطاع الخاص و رفع الدعم على بعض المواد الأساسية، في نفس الوقت حاولت السلطة الحفاظ على مكانتها بالاعتماد على انفتاح اقتصادي خصوصي لا يثقل كاهل المواطن ، وكان النظام الجزائري يراهن على انتعاش السوق العالمية وارتفاع أسعار البترول متناسيا او متجاهلا عبء المديونية مع غياب اقتصاد وطني إنتاجي ومؤسسات وطنية تنافسية ، لم تكن الحلول

الحكومي تماشيا مع التوصيات التي فرضها صندوق النقد الدولي و جاء ذلك من خلال تخفيض كتلة الأجور ورفع الدعم، ستساهم هذه السياسة في دفع معدل نمو إيجابي لكنها في الوقت ذاته ستكون ذات انعكاسات عكسية على المستوى الاجتماعي، و الاقتصادي^(xxxii) بارتفاع نسبة البطالة الى 29 % سنة 2000، زيادة ظاهرة التسرب المدرسي حوالي 600 ألف تلميذ سنويا، انتشار التشغيل الغير رسمي، تزايد حدة الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

لقد كانت الإصلاحات التي رافقت الأزمة الأمنية والاقتصادية في الجزائر ذات دور في إعطاء توازن للاقتصاد الكلي لكن على حساب فئات اجتماعية و على حساب بعض المؤسسات الخاصة و العمومية التي وجدت نفسها بعد تخفيض التعريفات الجمركية في منافسة كبيرة مع منتوجات أجنبية تفوقها جودة و بأقل تكلفة ، و أرغم بعضها على إعلان الإفلاس وتوقيف النشاط.

د. عودة الأمن و انعكاساته على الوضع السياسي والاقتصادي:

لقد كان لسياسة الوثام المدني ثم ميثاق الأمن والمصالحة دورا أساسيا في خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها فبعد سلسلة من المفاوضات استطاع صانعوا القرار في الجزائر الوصول الى حل لمعضلة توقيف المسار الانتخابي والحرب الأهلية الغير معلنة التي عرفتها الجزائر منذ ربيع 1992 فكان قانون الوثام المدني بداية لها ثم قانون المصالحة الوطنية عقد جديد يفتح الباب لحياة أفضل بالنسبة للجزائريين، فافي رأي الكثيرين ميثاق السلم والمصالحة يدخل ضمن إعادة هيكلة الحقل السياسي وتنظيم السلطة وتمهيد لتعديل دستوري، في نفس الوقت ترى دراسات أخرى أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يمكن اعتباره محاولة لطمس الذاكرة بمنع واجب الحقيقة و الإنصاف و العدالة بالنسبة لضحايا المأساة الوطنية و ذلك بطي صفحة الماضي^(xxxiii) في النهاية جاء الاستفتاء

حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية و أرقامه في صالح رئيس الجمهورية حيث ساهمت هذه الأخيرة* في تقوية الرئيس ضد خصومه، ومنحته الفرصة لإعادة رسم معالم النظام السياسي الجزائري، من خلال التعديل الدستوري لعام 2008^(xxxiv)، و الذي أهم ما ورد فيه تعديل المادة 74 و الفقرة المتعلقة بتحديد العهودات الرئاسية حيث عوض بالفقرة "يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية" دون تحديد العدد ، كما استحدث التعديل الدستوري منصب الوزير الاول بدل رئيس الحكومة من خلال تعديل المادة 79 من الدستور؛ بالإضافة الى نقاط أخرى منها المادة 31 مكرر المتعلقة بالمنافسة، لكن محور التعديل كان التحضير للعهدية الثالثة التي أرادها الرئيس و الأحزاب و التنظيمات الموالية استكمال لورشة الإصلاحات التي بدأها الرئيس في عام 1999.

أما اقتصاديا فقد ساهمت الألفية الجديدة في ارتفاع محسوس في عوائد النفط من خلال انتعاش السوق النفطية ، ويمكن القول ان الرئيس الجديد كان محظوظ ، لان عوائد النفط ستكون السبب المباشر في تبني توجه اقتصادي جديد قديم ، من خلال ثلاثة برامج تنموية و بأغلفة مالية كبير تدخل ضمن إستراتيجية دعم النمو و هي على التوالي :

➤ مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 الى 2004 خصص له 7 ملايين دولار وكان الهدف منه إعادة بعث الاقتصاد الوطني ب تشجيع الاستثمار و تزويد الدولة ببنى قاعدية جديدة أو حديثة.

➤ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بغلاف مالي مقدّر ب 114 مليار دولار مس هذا البرنامج قطاعات عديدة منها، الإسكان و الأشغال العمومية و الزراعة بالإضافة الى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،عرفت هذه المرحلة تراجع في مستويات البطالة.

للبرنامج توطيد النمو 2010-2014 خصص لهذا البرنامج الجديد غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع ويمس بدوره كل القطاعات. يضاف إلى هذا النفقات العمومية و نفقات الاستيراد التي تقدر على الأقل بـ 60 مليار دولار سنوياً، دون الحديث عن الاختلاسات التي تكلمت عنها الصحافة و عن فضائح بعض الإنجازات و الرشاوي التي رافقت بعض المشاريع التنموية و مسح ديون الفلاحين و مشاريع تشغيل الشباب.

❖ خلاصة واستنتاجات :

تذهب نظرية التنمية إلى القول بأن توسيع التصنيع والتحديث وزيادة التعليم وارتفاع مستوياته بالإضافة إلى زيادة نسبة التحضر أو التمدن يساهم في انتشار الطبقة الوسطى من جهة، وفي انتشار القيم الديمقراطية من جهة أخرى، الأكيد في كل هذا أن الوضع بالجزائر من خلال بعض المؤشرات يوحي بأن العملية التحولية موجودة وترتبط طردياً أو عكسياً بـ السياسات التنموية المطبقة من جهة و التغيير الاجتماعي الذي مس المجتمع والجزائري من جهة أخرى.

لقد كان لتبني سياسات اقتصاد السوق انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما رأينا كما كان لتدخل الدولة في العملية التنموية دوراً في إعادة رسم معالم البنية المجتمعية و يبدو أن البنية الديمغرافية كانت ذات تأثير بارز يتجلى في مجموعة من المؤشرات أهمها ظاهرة النمو الديمغرافي وتطور هرم الأعمار و في ظاهرة "التحضر" urbanisation على حساب الأرياف و لهذه المؤشرات انعكاسات على المستوى الاجتماعي و السياسي، فحسب الإحصائيات الأخيرة بلغ عدد الجزائريين حوالي 41 مليون نسمة وهذا يفرض على النظام الجزائري تلبية مطالب السكان المختلفة من سكن ، و رعاية صحية و تعليم بالإضافة إلى توفير مناصب شغل؛ إنَّ النمو

الديمغرافي الحالي في الجزائر لا يعكس طبيعة المجتمع و تقاليده ، فإذا نظرنا إلى المجتمع من زاوية الدين و التقاليد فإنَّ انجاب أكبر عدد من الأطفال واجب ديني و تفاخر قبلي عشائري، لكن إذا نظرنا إليه من زاوية الواقع الاقتصادي الاجتماعي وجدنا أنَّ معدل النمو الطبيعي في تراجع، وهذا بسبب تراجع سن الزواج ، وبسبب العزوف عن إنجاب أكثر من ثلاثة أولاد، و بشكل خاص في المناطق الحضرية، و لدى الفئات المتعلمة من النساء، وهذا مؤشر في الواقع يؤكد تبني الطرح الذي تقدمه نظرية الانتقال الديمغرافي^(xxxv) و هو بلوغ المجتمع لمرحلته الثالثة من التطور الاجتماعي و التي ينخفض فيها معدل الخصوبة نتيجة للتحويلات الاجتماعية التي تعرفها الحياة و بشكل خاص العنصر النسوي الذي يخرج للعمل بسبب الارتفاع في معدلات الفقر والبطالة. أما فيما يتعلق بدينامية المجتمع فقد ساهمت مشاريع التنمية في إحداث تحولات عميقة في تركيبة المجتمع وذلك من خلال ظاهرة النزوح أو الهجرة من الأرياف نحو المدن ، و تضع ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى الدولة أمام تحديات تنموية كبيرة، فهي مطالبة بـ توفير سكنات لهذا الكم الهائل المتوافد نحو المدن من جهة، كما أنها مطالبة بوقف ظاهرة النزوح الريفي بـ إحداث تنمية داخل المناطق الريفية من جهة أخرى، النتيجة النهائية لظاهرة النزوح والتنمية المحلية التي قامت بها الدولة في المناطق الداخلية هو تنامي ظاهرة التحضر، حيث بلغت نسبة القاطنين في المناطق الحضرية ما يقارب 70 % في الجزائر سنة 2014 ، و ترجح بعض الدراسات أنَّ هذه النسبة تتجه نحو الارتفاع نتيجة التحويلات التي تعرفها الحياة الاجتماعية والميل نحو الفردانية و انكسار أنموذج العائلة الموسعة، وسياسة ترقية بعض المدن في إطار التنمية المحلية. لقد أعطت الدولة أهمية بالغة لسلك التعليم و هو حال جميع الدول الساعية إلى إحداث تنمية ، لكن

ما يلاحظ هو أنَّ البرامج التعليمية تعيش إشكالا حقيقيا من خلال محاولات التوفيق في الكثير من الأحيان بين الخصوصيات الاجتماعية وما يفترض أن يكون عليه التعليم، خصصت الدولة ميزانية كبيرة للتعليم والتكوين حيث تقدر ب 7.5 % من إجمالي الناتج الخام^(xxxvi) إذ يبلغ عدد الطلبة حوالي 9.2 مليون في جميع الأطوار التعليمية هذه الأرقام، وان كانت توجي في الواقع بالزيادة الكمية للطلبة، فإنها من جهة أخرى تصطدم مع أرقام موازية فافي الجزائر 30 % من التلاميذ لا يتجاوزون عتبة شهادة التعليم المتوسط، وحوالي 40 % من إجمالي 1.3 مليون طالب لا يدخلون الجامعة، و عليه لغة الأرقام لا يجب أن تحجب علينا حجم النقائص التي يعاني منها التعليم في الجزائر حيث تبين مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتعليم وجود ظاهرتا التسرب المدرسي والإخفاق المدرسي، كما تؤكد التجربة والواقع قصور في نوعية التكوين الذي يتحصل عليه الطلبة في مختلف الأطوار التعليمية بما في ذلك الجامعة، وحسب دراسات أخرى فإن الدولة من خلال إرادوية سياسية كمية ترمي الى دخول أكبر عدد من الطلبة الى الجامعة تساهم في تدني مستوى التعليم العالي^(xxxvii).

إنَّ التنمية الاقتصادية التي كان يفترض فيها خلق مجموعات إجتماعية متقاربة من الناحية السوسيواقتصادية فشلت في تحقيق ذلك لان واقع التنمية اليوم في الجزائر يوضح تذبذب في تقسيم الثروة وهذا ما يعرقل عملية الديمقراطية، فالثروة تتقاسمها كمبرادورية اقتصادية تجارية وسياسية، ولا تظهر أثارها بشكل كبير ومباشر على الفئات العريضة المكونة للمجتمع والتي تعيش وضع هش أو يقترب منه، وتتجلى معالم هذه الهشاشة في عدة مظاهر من بينها تراجع سن الزواج، العنوسة و البطالة، تراجع في نسبة الخصوبة بسبب تغير نمط الحياة بالنسبة للعنصر النسوي الذي أصبح يفضل المسار المهني على حساب الحياة الزوجية^(xxxviii)، كما تتجلى في ظاهرة

الاحتجاجات المختلفة والتي تطالب بتحسين الأوضاع المهنية أو المعيشية لبعض الفئات المكونة للمجتمع. إنَّ المشروع التنموي بحلته التحررية لا يزال رهين الربع البترولي والاقتصاد التوزيعي، و التحول نحو اقتصاد السوق لم يغير الكثير في التوجه السياسي للمقررين من خلال السياسة التدخلية للدولة في العملية التنموية والتي يمكن القول أنها تكبح عملية التنمية أكثر من المساهمة في استقرارها، هذه السياسة التدخلية الموجودة في كل دول العالم اليوم تهدف لخدمة التنمية و استقرارها من خلال دعم بعض القطاعات في الدولة بغرض تحقيق نوع من العدالة المجتمعية، بخلاف هذا التوجه العاليي تتخذ السياسة التدخلية في الجزائر سيرورة تهدف الى بناء نوع العدالة الغير عادلة، ويتسبب ذلك في أزمات سوسيو سياسية من شأنها تهديد مسار الديمقراطية، فالإرادوية السياسية الحاضرة بقوة تحجب معالم سياسة إقتصادية واضحة المعالم على المدى البعيد، وتنتج في الواقع العملي سياسات اقتصادية تتكيف مع معطيات خارجية ترتبط أساسا بالأسواق الخارجية سيما سوق النفط، بالإضافة إلى المعطى الداخلي والذي تحركه قوى التغير الاجتماعي ومخرجات التنمية في الجزائر، و في هذه الحالة يلعب الاقتصاد التوزيعي دورا في كبح الحركات الاحتجاجية التي حسب طرح روبرت دال تدعم الديمقراطية و تساهم في تعميمها لتصبح القاعدة التي يحتكم اليها الجميع؛ وبهذا يمكن اعتبار يعتبر الاقتصاد التوزيعي احد اهم العراقيل التي تحول دون الترسخ الديمقراطي فهو وسيلة يتم من خلالها استرضاء مجموعات على حساب مجموعات من خلال السياسات الاجتماعية أحيانا و من خلال التنازل عن الصرامة القانونية في معاقبة الفساد بشكل عام أحيانا أخرى.

إنَّ المعادلة التنموية التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال الدور الذي تلعبه التنمية في ظهور طبقة وسطى كبيرة و فئة اجتماعية ذات تأهيل علمي عالي، نجد في المشروع التنموي

EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, 2007), p16

^{iv} - فرانسيس فوكوياما ، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عوامة الديمقراطية، ترجمة : معين الإمام و مجاب الإمام ، قطر: منتدى العلاقات العربية ، 2016. ص 521.

^v - غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السرورات و المأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطانية، بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2015. ص 57.

^{vi} - حول هذا الموضوع انظر :صامويل هنتجتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، لبنان: درا الساقى 1993. ص 69، 70، 71.

^{vii} - علي عبد اللطيف أحيدة و آخرون ، ما بعد القومية والاستعمار في المغرب العربي التاريخ والثقافة والسياسة، ترجمة : جمعة عمر بوكليب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. ص 189، 188.

^{viii} - برتران بديع، زمن المذلولين ياثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان ماجد جبور، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015. ص 154.

^{ix} -Jean-François JAMET, L'impact de la hausse des prix du pétrole sur la croissance de la zone euro, La Fondation Robert Schuman question d'europe, n°85, janvier 2008. <https://www.robert-schuman.eu/fr/doc/questions-d-europe/qe-85-fr.pdf>

^x -Georges Mutin, « Le contexte économique et social de la crise algérienne. La crise algérienne : enjeux et évolution » , Mario Melle éditions, 17 p, 1997. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00361566>

^{*} - ارتفعت فاتورة المديونية من 18.5 مليار في 1985 الى 26.775 مليار دولار في العام 1988.

^{xi} -Julien Rocherieux, « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », Sud/Nord, 2001/1 (no 14), p. 27-50. p35.

^{xii} - روبرت غيلين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث والنشر، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث والنشر، 2004. ص 72.

^{xiii} -Julien Rocherieux, opcit. P 36.

الجزائري بعض النتائج التي لا تؤهل الطبقة الوسطى والمتعلمة للعب أي دور في عملية التحول الديمقراطي، فبمعطيات اليوم الطبقة الوسطى ليست بالحجم الكبير الذي يفترض أن تبلغه بعد أكثر من خمسون سنة تنمية، لأن آثار التنمية ليست ظاهرة بالشكل الذي يخلق نوع من الرفاه الذي يسمح للفئات الاجتماعية المنتمية الى الطبقة الوسطى من بلوغ نوع من الوعي السياسي ، فالانعكاسات المترتبة على الإصلاح الاقتصادي والاقتصاد التوزيعي جعلت هذه الطبقة سجيئة جملة من المشاكل الاجتماعية كالإسكان، و انهيار القدرة الشرائية ، و غياب الأمن وانتشار الجريمة و هذه أمور تقلص من حجم الانخراط في الحياة السياسية البناءة و تصبح الطبقات الاجتماعية الوسطى ناقدة و فقط للسلطة ، وهذا ما يجعلها تنفر من السياسة لأن همها الوحيد هو البحث عن حلول لهذه المشاكل الاجتماعية.

✍ في النهاية يمكن القول ان عملية التنمية ذات بعد مركزي في سيرورة الديمقراطية في الجزائر وانها إن لم تصنع لنا ديمقراطية راسخة إلا أنها تخلق لنا فواعل جديدة باستمرار تغذي المطلب الديمقراطي، وتدعم المسار الديمقراطي ايجابيا او سلبيا.

❖ قائمة المراجع والهوامش

ⁱ - Guénard Florent, « La promotion de la démocratie : une impasse théorique ? », Esprit, 2008/1 Janvier, p. 121-135. P129

ⁱⁱ -انظر : باريجنتون مور ، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث، ترجمة: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

ⁱⁱⁱ -DAVID NAVILLE, « TRANSITION ET PROCESSUS DÉMOCRATIQUE AU PARAGUAY, LA SOCIÉTÉ CIVILE DANS UNE IMPASSE », (MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE

^{xxiv} - Edouard VAN BUU , « CHRONIQUE JURIDIQUE ET RUBRIQUE LÉGISLATIVE ALGÉRIE. » *Annuaire de l'Afrique du Nord*. tome XXX. 1991, CNRS Editions. pp 645-678. P 656.

^{xxv} Benjamin Stora , *la guerre invisible l'Algérie des années 90*, paris : presse de science po ;2001.p16.

^{xxvi} - Rouzeik Fawzi. « Algérie 1990-1993 : la démocratie confisquée ? ». In: *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, n°65,

1992. L'Algérie incertaine. pp. 29-60.p43
http://www.persee.fr/doc/remmm_0997-1327_1992_num_65_1_1554

^{xxvii} - السعيد بوشعير ، *النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989* ، ج2 ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013. ص 170

^{xxviii} - Hamamda Mohamed Tahar, « Privatisation des entreprises publiques en Algérie » *Géoeconomie* 2011/1 (n° 56), p. 133-157.

^{xxix} -Rachid Boudjema, « Algérie : chronique d'un ajustement structurel » , *revue d'économie et statistique appliquées* , N°06, mai 2006 , Revue publié par l' I.N.P.S Alger , P 55,56.

^{xxx} - Ahmed Aghrout, redha bougherira, *Algeria in transition reform and development prospect*, USA and Canada: ROUTLEDGE CURZON, 2004. P 128.

^{xxxi} - منير نويري ، ابراهيم لجلط ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. <http://labocolloque5.voila.net/04ibrahimladjelat07.pdf> تاريخ الاطلاع على الموقع ديسمبر 2014.

^{xxxii} - Georges Mutin, *opcit.*

^{xxxiii} - Luis Martinez , « Algérie : les illusions de la richesse pétrolière », *Les Etudes du CERI* - n° 168 - septembre 2010. p20

* - صوت عليه الشعب بنسبة 97.36 ٪ ونسبة مشاركة قدرت بـ 79.49 ٪

^{xxxiv} - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، قانون

^{xiv} - للحصول على المعلومات و تحميل المنشورات المتعلقة بالتطور الديمغرافي في الجزائر يمكن الرجوع الى الموقع الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> -ديموغرافيا-<http://www.ons.dz>

^{xv} -moussa Zouaoui , « L'impact de l'action de l'état sur le développement économique en Algérie 1962 -2000 » , thèse présentée en vue d'obtenir le diplôme de Doctorat d'état en sciences économiques, (université Mentouri- CONSTANTINE, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion).p 151.

^{xvi} - هوارى عامر، و قاسم حيزية ، « السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها » *الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات* ، جامعة سوق أهراس، 2013.

^{xvii} -شارلز تيللي ، *الديمقراطية*، ترجمة: محمد فاضل طباح، لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، 2010. ص 341

^{xviii} -فلة بن جيلالي ، «ظاهرة النزعة البربرية في الجزائر من الحركة الوطنية حتى التعددية الحزبية» ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2002).ص 71،72.

^{xix} Djilali Hadjadj, « Violence et corruption : cas de l'Algérie », *Bulletin de l'APAD* [En ligne], 25 | 2003, mis en ligne le 15 juin 2007, <http://apad.revues.org/203>. P4

^{xx} - Hachemaoui M., « Permanences du jeu politique en Algérie », *politique étrangère* 2009/02-2009/2, Eté, p. 309-321.p315.

^{xxi} - Lahouari Addi. « L'islam politique et la démocratie. Le cas algérien ». *Hérodote - Revue de géographie*

et de géopolitique, Elsevier Masson/La Découverte, 1995, pp.65-80. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398840/document>

^{xxii} - حيدر إبراهيم علي ، *التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية* ، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999. ص 261.

* - يقصد بمزدوج في هذه السياق النشاط الرسمي و الغير رسمي للحركة الإسلامية في الجزائر

^{xxiii} - حيدر علي إبراهيم، نفس المرجع السابق الذكر.

رقم 19-08 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري.

^{xxxv} - نور الدين عيساني، « ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها ». مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 19 جوان 2015.

^{xxxvi} - UNICEF, TOUS À L'ÉCOLE, **ALGÉRIE** unissons-nous pour les enfants RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS, OCTOBRE 2014. http://allinschool.org/wp-content/uploads/2015/04/Algeria_Full-report_Fr.pdf

^{xxxvii} - Djamel Guerid, l'exception algérienne la modernisation a l'épreuve de la société, Alger : Casbah Edition, 2007.p 289.

^{xxxviii} - Lamia Benhabib, « Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses Multidimensionnelles et expérimentation ». (Thèse de doctorat En vue de l'obtention du grade de : DOCTEUR DE L'UNIVERSITÉ PARIS-EST Discipline : Sciences Économiques 2017, université de Paris -EST) p 53,54.